

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتبار الحساب الختامي للاتحاد العام للغرف التجارية

للعام المالي ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٤٠٠ باعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية

للاتحاد العام الصادر في ٢٠٠٤/٧/٢٨ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠١٢/٥/٨

باعتبار الحساب الختامي للاتحاد العام عن العام المالي ٢٠١١ :

وعلى مذكرة إدارة الميزانية والختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٧ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالي ٢٠١١
حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١١٧٥٦٢٦,٣٥ ج (فقط أحد عشر مليوناً وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً ومائتان وستة وعشرون جنيهاً وخمسة وخمسة وثلاثون قرشاً لا غير) ،
وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٧٤٥١٨٣٠,٣٠ ج (فقط سبعة ملايين وأربعين وواحد وخمسون ألفاً وثمانمائة وثلاثون جنيهاً وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٣٠,٤٣٦ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وأربعة آلاف وثلاثمائة وستة وتسعون جنيهاً وخمسة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١
مبلغ ٣٩٤٩٥٩١٣,٦٥ ج (فقط تسعة وثلاثون مليوناً وأربعين ألفاً وسبعين جنيهاً وثلاثة عشر جنيهاً وخمسة وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريجاً في ٢٠١٢/١٢/١٧

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١/ آمال السلاموني